وزارة التعليم
Ministry of Education

شركة تطوير للمباني
TATWEER BUILDINGS COMPANY

# مؤتمر الاستثمار والتمويل للمباني التعليمية

# Investment & Finance in Educational Buildings Conference

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

وزارة التعليم
12 – 13 ربيع الآخر 1438 هـ
10 – 11 يناير 2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

تشكل المعارض والمؤتمرات عنصراً مهماً في النمو المستقبلي للاقتصاد العالمي، وجزءاً أساسياً في نقل المعلومات و انتشار المعرفة والممارسات المهنية، وعاملاً رئيساً في بناء التفاهم والعلاقات بن الدول والثقافات والحضارات. وستطلق وزارة التعليم في سماء تطوير التعليم العام بالمملكة العربية السعودية مؤتمر الاستثمار والتمويل ، بوصفه إحدى أدوات تطوير التعليم المؤثرة والفاعلة لصناع القرار وقادة العمل التربوي والهندسي والشركات والمستثمرين في مجال المباني التعليمية، والتي تعتبر خطوة مهمة تعكس مدى الإصرار على تحقيق رؤية خادم الحرمين الشريفين في مجال التعليم. وسيسعى مؤتمر الاستثمار والتمويل للمباني التعليمية عند انطلاقته ليكون فرصة جوهريةً لمؤسسات الأعمال العالمية والمستثمرين، للمساهمة في تطوير صناعة التعليم والمباني التعليمية في منطقة الخليج العربي والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.
ويهدف إلى إتاحة الفرصة للمجتمع بمختلف مؤسساته وأفراده للتعرف على التجارب الدولية الرائدة، وفتح قناة تواصل إيجابية بن الجهات التعليمية والقطاع الخاص في المملكة ومؤسسات التعليم والمستثمرين والممولون ورواد الوقف على مستوى العالم. ويعتبر هذا المؤتمر الدولي للاستثمار والتمويل للمباني الحدث الرسمي والسنوي لوزارة التعليم والذي تنظمه شركة تطوير للمباني، وهو من أهم الأحداث على مستوى معارض ومؤتمرات المباني التعليمية في منطقة الخليج العربي من حيث الحجم وعدد الزوار ونوعية الجلسات العلمية والورش. حيث سيتم دعوة وحضور عدد من المختصن في وزارات التربية والتعليم في دول الخليج والدول العربية، وجمع من المهتمن بصناعة المباني التعليمية، وبمشاركة عدد من الشركات العالمية والمحلية، ومتحدثن من دول متعددة، وسيتم بإذن الله بلورة الهدف العام لإقامته من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات بن شركات ومنشآت تعليمية محلية وأخرى أجنبية لنقل الخبرات وتوطن تقنيات التعليم الحديثة لشركات القطاع الخاص وعلى ضوء ما حققته شركة تطوير للمباني من إنجازات خلال السنوات السابقة؛ فقد صدرت موافقة معالي وزير التعليم - حفظه الله - على عقد مؤتمر الاستثمار والتمويل.

# نبذة عن المملكة العربية السعودية

| المساحة : | السكان: | العاصمة : |
| --- | --- | --- |
| 2,150,000 كم2 | 31,015,999 مليون نسمة (2015) | الرياض |

## المدن الرئيسة:

- الرياض: عاصمة المملكة العربية السعودية
- مكة: العاصمة المقدسة ، قبلة المسلمين،تضم الحرم المكي الشريف.
- المدينة: تضم الحرم النبوي الشريف.
- جدة: مركز تجاري وميناء مهم، وبوابة رئيسة للحجاج.
- الدمّام: قلب المنطقة الشرقية، وميناء مهم.
- الظهران: ( مدينة عسكرية، وموقع مقر أرامكو السعودية أكبر شركة بترول في العالم ).

## الموقع الجغرافي:

تقع المملكة العربية السعودية في غرب جنوب آسيا. ويحدها من الغرب البحر الأحمر ومن الشمال الأردن والعراق والكويت، ومن الشرق الخليج العربي والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة. ويحدها من الجنوب اليمن وعمان

# لماذا الاستثمار في المملكة ؟

• تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة في عالم «الحرية المالية » وفي المرتبة الثالثة من حيث النظام الضريبي الأكثر مكافأة في العالم.
• تعتبر المملكة العربية السعودية أحد أكبر النظم الاقتصادية العالمية البالغ عددها 25 (حيث تأتي في المرتبة 23 ) وأكبر كيان اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط MENA .
• إحدى أسرع دول العالم نموًا: حيث من المتوقع ارتفاع دخل كل فرد من 20700 دولار في 2007 إلى 33500 دولار بحلول عام 2020 .
• أسرع مناخ تجاري إصلاحي في العالم.
• أكبر سوق حر في منطقة الشرق الأوسط.
• تمثل 18 ٪ من احتياطي البترول في العالم.
• تحتل المرتبة 49 من أصل 189 دولة فيما يتعلق بإجمالي تيسير ممارسة الأعمال على المستوى العالمي. وتحتل المرتبة 10 من حيث تيسير دفع الضرائب.
• تحتل المرتبة الأولى فيما يتعلق بتيسير تسجيل الملكية وأكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي.
• يتميز الاقتصاد السعودي باستجابته المتسارعة للمتغيرات الاقتصادية المختلفة على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، والدليل على ذلك القفزات المتوالية للمملكة في مقاييس التصنيفات العالمية عام بعد آخر.
• احتلت المملكة المرتبة(24 ) من بين ( 144 ) دولة في مؤشر التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF 2014.
• تستحوذ على ( 38 %) من مجموع الناتج المحلى الإجمالى العربى. ويعتبر الريال السعودي من أكثر العمات في العالم استقراراً، ولا توجد هناك أية قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح للخارج.
• معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية منخفضة جداً، وتسعى المملكة لتوقيع اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول فيما يتعلق بتشجيع وحماية الاستثمار، ومنع الازدواج الضريبي.
• موقعها الجغرافي جعلها تمثل جسراً مهماً وحيوياً للتجارة ونقطة التقاء ما بين الشرق والغرب.
• وللاستفادة من هذه الميزة التنافسية انضمت السعودية الى منظمة التجارة العالمية (WTO) وتقوم بتوجيه استثمارات ضخمة في البنية التحتية لوسائل النقل البحري والجوي والسكك الحديدية والطرق البرية التي من شأنها أن توثق روابطها بالاقتصاد العالمي.

## تقدم المملكة العربية السعودية اقتصادا ديناميكيا وقويا فهو الاقتصادالمثالي لخدمة الأسواق العالمية كثيرة المطالب!

# الديناميكية والنمو:

تخطى الأداء الاقتصادي لكل من المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط حدود النمو العالمي. ففي الوقت الحاضر، حقق القطاع السعودي الذي لا يعمل في البترول معدلات نمو متسارعة بسبب التنوع الاقتصادي. وبسبب النمو الكبير في إجمالي الناتج الوطني واستقرار الاقتصاد الكلي، فإن ثقة المستهلك تتجاوز المعدل المحلي. ويؤدي النمو في الائتمان الخاص والزيادة في النفقات العامة الخاصة بالبنية التحتية وغيرها من المشروعات إلى توفير أساس كبير للفرص القوية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن في المملكة العربية السعودية تتم ترجمة تلك الأشياء إلى نمو قوي ومستدام في الطلب المحلي وذلك لأن المملكة العربية السعودية لم تكن أكثر التزامًا بدعم النمو الاقتصادي. هذا ويعمل النمو القوي في الإيرادات الحكومية على دعم مضاعفة الزيادات في النفقات الحكومية على المشروعات الاجتماعية ومشروعات البنية التحتية وغيرها من المشروعات الاستثمارية. وقد تكون البيئة الاقتصادية شديدة التحرر والتنافسية والداعمة لانفجار التشكيل التجاري أكثر أهمية على المدى الطويل، حيث يلعب القطاع الخاص دورًا بارزًا في الاقتصاد المحلي.

# الاستثمار الأجنبي

أدى التنوع في فرص الاستثمار المحلية والموجهة للتصدير التي تتيحها المملكة العربية السعودية؛ إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المستمر في الزيادة، وذلك بسبب انفتاح الاقتصاد بصورة تدريجية. وقد تسببت التطورات السريعة في المملكة العربية السعودية في جعلها وجهة جذابة للاستثمار. حيث صُنفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDIفي المملكة العربية السعودية، وفقًا للتقرير العالمي عن الاستثمار لعام 2009 ؛ في المرتبة 14 عالميًا من حيث الحجم، كما أنها أعلى كمية في منطقة الشرق الأوسط. ولقد كان النمو الذي حققته المملكة العربية السعودية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مبهرًا خاصة في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية، التي أدت إلى انخفاض مستويات الاستثمار الدولي بشكل ملحوظ في النصف الثاني من عام 2008 .

# الاستقرار الاقتصادي

أدت الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي ونقطة التحول في أسواق الطاقة العالمية إلى استقرار الاقتصاد السعودي على الرغم من الأزمة المالية العالمية. حيث صنف الاقتصاد السعودي في المرتبة 3 عالميًا فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي نتيجة «للبيئة المالية الصحية ومعدلات الفائدة المنخفضة نسبيًا والتحول الذي بقي تحت السيطرة» وتذكر توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2008 عن الاقتصاد العالمي أن «النمو المحلي يبقى قويًا » لأن «اضطراب سوق المال العالمي قد أثر بقدر ضئيل على الشرق الأوسط ». ففي الوقت الذي تأثر فيه معظم الاقتصاد العالمي مؤخرًا بأزمة السيولة العالمية، ضاعفت المملكة العربية السعودية فائضها في الميزانية الحكومية، وأدى الحساب الجاري إلى جعل المملكة العربية السعودية بيئة جذابة وأكثر سيولة للمشروعات المحلية والأجنبية.

# الديناميكية والنمو :

بصفتها أكبر اقتصاد في المنطقة وتحتل المرتبة 24 في أكبر مصدري العالم؛ يتسم القدر الأكبر من الأسواق التي تخدمها المشروعات المعتمدة على المملكة العربية السعودية «بالميزة التنافسية، وهو ما يسمح للشركات في المملكة العربية السعودية بالاستفادة من الاقتصاد كبير الحجم ». ومع هذا التميز في أسواق المملكة العربية السعودية وغيرها من أسواق منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن النظم الاقتصادية المتطورة والناشئة التابعة لأوروبا وآسيا المجاورتن؛ فإن تعرض السوق للمشروعات المعتمدة على المملكة العربية السعودية ليس كبيراً وحسب وإنما شديد التنوع أيضًا.

# تنمية الكتلة

يستمتع المستثمرون في المملكة العربية السعودية بكتل تجارية وسلاسل قيمة متطورة بشكل جيد تجعل الدولة بعيدة عن جيرانها وغيرهم من النظم الاقتصادية الناشئة. حيث يصنف المنتدى الاقتصادي العالمي المملكة في المرتبة 39 عالميًا من حيث كمية الموردين المحلين، والمرتبة 35 فيما يتعلق بكل من اتساع سلسلة القيمة وتطور عملية الإنتاج. وتعمل الصناعات المحلية في المملكة العربية السعودية، المبنية على التنافسية الفعالة – بدءًا بالطاقة والكيماويات وحتى النقل -، على تزويد المشروعات الصناعية بفرص استثنائية لتوفير التكلفة.

# التعليم في المملكة العربية السعودية

في ظل وجود الشباب والتوسع السكاني والصناعة المزدهرة القائمة على المعرفة، يواجه قطاع التعليم السعودي عهدًا جديدًا ومثيرًا. ولكونها أكبر ثامن دولة في العالم من حيث الإنفاق على التعليم، بدأت المملكة العربية السعودية مؤخرًا بإجراء فحص كامل لنظامها التعليمي بتكلفة بلغت 3.1 مليار دولار. حيث تطالب الأسر السعودية بتعليم يتسم بالجودة المرتفعة. وفي الوقت نفسه، بالنسبة للمستثمرين الأجانب، تؤدي المدن الاقتصادية الجديدة إلى خلق فرصة فريدة لمشاركة القطاع الخاص. ويتعلم الطالب اليوم في المدارس العامة والخاصة حيث يحضر الأطفال السعوديون والأطفال المغتربون في 840 مدرسة خاصة. ومن الواضح أنه يوجد مجال كبير لمشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر في المستويات الأساسية والثانوية بنظام التعليم السعودي.

وعلى الرغم من تمتع التعليم العالي بنسبة أكثر من مشاركة القطاع الخاص، إلا أنه يظل سوقاً محروماً. حيث يجب على العديد من الطلاب البحث عن منح خارجية للحصول على أفضل تعليم عال من حيث الجودة؛ بالإضافة إلى أن 80 ٪ من المهندسين والأطباء والعلماء أجانب. ولم يكن يُسمح في الماضي للمنظمات الأجنبية بتعليم الطلاب السعوديين مباشرةً. أما الآن، ولأول مرة، تسمح المدن الاقتصادية للطلاب بالاستفادة من المهارات والمعرفة الخارجية. بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية التقليدية، حيث توجد حاجة إلى مجموعة كاملة من الخدمات التعليمية والتدريبية، منها البرامج المهنية والتعليم الإلكتروني وتطوير المحتوى والحلقات الدراسية وما إلى ذلك.

# إمكانية تطوير المواهب المحلية وذلك للاسباب التالية :

- مطالب مهمة غير منجزة موجودة في كل مستوى من مستويات نظام التعليم السعودي.
- ديموغرافيًا، سكان المملكة العربية السعودية شباب ويشهدون نموًا ونضجًا سريعًا، مع وجود ملايين من الأطفال في سن المدرسة.
- الارتفاع السريع في الثروة الشخصية يجعل التعليم من الطراز العالمي في متناول العديد من عائلات المملكة العربية السعودية.
- إنشاء المدن الاقتصادية كجزء من حملة الاستثمار العامة الطموحة التي تهدف إلى جلب الصناعات التي تركز على المعرفة إلى المملكة العربية السعودية، وهو ما يزود المنظمات الأجنبية بفرصة دخول السوق.

# التعليم اساس التطوير الاجتماعي والاقتصادي المستقبلي في المملكة العربية السعودية

تُعد المملكة سوقًا جذابًا وواعداً للخدمات التعليمية، حيث إنها تمثل أكبر قاعدة تعليمية وأكبر سوق للخدمات التعليمية في منطقة مجلس التعاون الخليجي ,وتشتمل على 75 % من إجمالي الطلاب في نظام التعليم العام ( 12 K ) الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى مدار السنوات العديدة الماضية، صاحبت الميزانية الحكومية القوية تطور التعليم العام للتأكيد على الدعم الحكومي للنمو المستمر في قطاع التعليم. ويبرز الاتجاه التصاعدي للاعتمادات المالية اقتناع حكومة المملكة العربية السعودية بأن التعليم هو حجر زاوية التطور الاقتصادي المستدام، حيث إنه عزز رأس المال البشري والمعرفة، وكلاهما مكونان ضروريان للنمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. ويُقدر الإنفاق العام على التعليم بحوالي 5.7 % من إجمالي الناتج المحلي للبلد، مقارنة ببريطانيا ( 5.3 %) وألمانيا ( 4.3 %) وكوريا الجنوبية ( 4.2 %). وتُعد وثيقة سياسة التعليم، التي أصدرها مجلس الوزراء لسعودي في عام 1969 ، هي أساس نظام التعليم السعودي. وتوجد العديد من المنظمات التي تعمل معًا للإشراف على تنظيم وخلق وتنفيذ الأنظمة المتعلقة بنظام التعليم في المملكة العربية السعودية.

تتضمن هذه المنظمات وزارة التعليم والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، المعروفة سابقًا باسم المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني. ويمكن تقسيم نظام التعليم في المملكة العربية السعودية إلى فئتن رئيستين - التعليم العام والتعليم العالي - وفقًا للمدارس العامة والخاصة التي تتبع السياسات العامة والمناهج الدراسية وطرق التوجيه نفسها. ويشتمل التعليم العام على 12 عاماً من التعليم المدرسي، بدءًا بالمدرسة الابتدائية عند سن ست سنوات، بينما يمثل التعليم العالي التعليم الذي يتم الحصول عليه في أحدى الجامعات أو الكليات أو معاهد التدريب المهني المتعددة. بالإضافة إلى أن 90 % من الطلاب السعوديين مسجلون في المدارس العامة. خلال العقد الماضي، بذلت حكومة المملكة العربية السعودية جهدًا كبيرًا لتعزيز النظام التعليمي من خلال برامج تعليمية جديدة ومبادرات البحث والتطوير وبناء العديد من المدارس والجامعات. ويتفق عدد من مشاريع التعليم مع تطور المدن الاقتصادية الست التي يتم بناؤها في أنحاء المملكة العربية السعودية. ولقد أصبح القطاع الخاص مشاركًا بكثافة في تطوير الصناعات القائمة على المعرفة في المملكة اللعربية السعودية وذلك من خلال المشاركة في العديد من المبادرات، مثل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST) ، وقسم التعليم بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية (KAEC)، والمؤسسات الموجودة في مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية (PABMEC) , ومدينة المعرفة الاقتصادية .

# نبذة عن مؤتمر الاستثمار والتمويل للمباني التعليمية

تُولي المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بالتعليم حيث خصصت مبالغ كبيرة من ميزانيتها للمنظومة التعليمية تضمنت بناء مدارس و جامعات جديدة .

ويعد المؤتمر السنوي للاستثمار والتمويل لشركة تطوير للمباني هو الأول في سلسلة أعمال الشركة ، ويقدم فرصاً جوهرية لمؤسسات الأعمال العالمية، كما يسعى لإيجاد شركاء في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي في مجال الاستثمار والتمويل والوقف التعليمي للمساهمة في عملية تطوير لتعليم من خال الاستثمار والتمويل في منطقة الخليج العربي والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. وسيحصل الرواد الحكوميون والتعليميون والتجار على عروض تقديمية رئيسة مثيرة، في حين ستكون هناك فرص اللقاء وجهًا لوجه لتعزيز التعاون وتوقيع الاتفاقيات التجارية المحتملة التي من الممكن إبرامها، وهو ما يشكل فرصة مميزة وداعمة للقطاع الخاص بجميع أشكاله.

# من ستقابل في مؤتمر الاستثمار والتمويل للمباني التعليمية ؟

• خبراء ومسؤولو شركة تطوير للمباني والذين سيعرضون :
- المشروعات الاستراتيجية.

• خبراء من الشركات والمؤسسات المحلية والدولية، الخاصة، مقسمة إلى الفئات التالية:
- مجال التمويل للمباني التعليمية.
- مجال الوقف الخيري للمباني التعليمية.
- مجال الاستثمار في المباني التعليمية.

• خبراء ومسؤولون حكوميون في مجال :
- التمويل للمباني التعليمية.
- الوقف الخيري للمباني التعليمية.
- الاستثمار في المباني التعليمية.

• مسؤولون من القطاع العام والخاص في مجال :
- المشاريع التعليمية .
- التصاميم المعمارية.

مؤتمر الاستثمار والتمويل
للمباني التعليمية

Investment & Finance in
Educational Buildings Conference

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

وزارة التعليم
Ministry of Education

شركة تطوير للمباني
TATWEER BUILDINGS COMPANY